Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (2) March (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

نيابة ال عن الضمير واختلاف النحاة فيه

م.د. نضال مشرف مخلف خير الله

وزارة التربية مديرية تربية الانبار

"The representation of the pronoun and the differences of grammarians in it"

Dr. Nidal Mushref Mukhallaf Khayrallah

Ministry of Education – Directorate of Education in Anbar
Dr.nidhal.joani78@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة مسألة إنابة أداة التعريف (ال) عن الضمير، وهي مسألة شهدت اختلافًا بين النحاة، حيث انقسموا إلى مؤيد ومعارض، ولكل منهم حججه التي تدعم وجهة نظره. ونظرًا لأهمية أداة التعريف (ال) في الاستخدام اللغوي، فقد تناول.فقد رفض الجمهور البصري الاعتراف بوجود هذه الظاهرة، سواء في القرآن الكريم أو في كلام العرب الفصحاء، وقدموا تفسيرات بديلة للشواهد التي قد تدعم هذه الظاهرة، مما أدى إلى إنكار إمكانية إنابة (أل) عن الضمير المضاف إليه.في المقابل، اتخذ الكوفيون موقفًا مختلفًا، حيث أقروا بوجود هذه الظاهرة، مستندين في ذلك إلى فصاحة كلام العرب من الشعر وإلى الآيات القرآنية، التي تعددت بشكل يدعم ثبوت هذه الظاهرة النحوية، مؤكدين أن (أل) يمكن أن تنوب عن الضمير المضاف إليه كاختصار وتنوع في الأساليب اللغوية والقرآنية.ومما سبق فقد هدف البحث إلى استعراض الخلافات التي نشأت بينهم في هذا السياق، محاولًا ترجيح ما يراه الباحث الأقرب للصواب.نتج عن ذلك أن الباحث أيد وجهة نظر الكوفيين، نظراً لوضوح أدلتهم ومرونة مذهبهم في هذه القضية، بالإضافة إلى ابتعادهم عن التعقيد.

Abstract:

This research dealt with the issue of the definite article (al) replacing the pronoun, the importance of noting the difference between grammarians, as they were divided into supporters and opponents, including his reasons that support his point of view. Given the importance of the definite article (al) in linguistic usage, the Basra audience rejected the presence of this phenomenon, whether in the Holy Quran or in the speech of the Arabs, and they improved the interpretations of the cancellation of the months and evidence that may support this phenomenon, which led to denying the possibility of (al) replacing the pronoun added to it.In contrast, the Kufians confirmed a different position, as they acknowledged the existence of this phenomenon, clearly indicating the integration of the Arabs from poetry to the Qur'anic verses, which were multiple in a way that clearly supports the establishment of this phenomenon, confirming that (al) can replace the abbreviation of the pronoun added to it as an abbreviation of the pronoun and diversity. in the linguistic and Qur'anic language The above research aimed to review the reasons that arose between them in this context, trying to weigh what can be searched for the truth.As a result, the researcher supported the viewpoint of the Kufians, due to the clarity of their evidence and the flexibility of their doctrine in this case, in addition to their avoidance of complexity.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد: فإن في مسائل الخلاف بين النحويين بابًا من البلاغة ذا جدة وطرافة، خاصة في المسائل التي يرجع الخلاف فيها إلى خصائص الأساليب اللغوية، وهذا البحث يتناول مسألة كانت

موضع خلاف بين نحاة البلدين (البصرة والكوفة)، وهي نيابة حرف التعريف (أل) عن الضمير. وجهة اتصال المسألة بالدرس البلاغي أن النحاة وقفوا عند جواز النيابة أو منعها، واكتفوا في بيان المعنى بما يحصله التقدير النحوي فحسب، ومن هذا، رغبت في تسليط الضوء عن هذا الموضوع، فاخترت موضوعًا بعنوان: " **نيابة ال عن الضمير واختلاف النحاة فيه** "وكان الهدف من البحث ما يأتي:

أولاً: استظهار الخصائص البلاغية للام التعريف

ثانياً: تحليل آراء النحاة في مسائل هذا البحث، واستعراض أدلتهم ومناقشتها، والرد عليها، مع ترجيح ما يراه البحث الأكثر صحة.

منهجية في البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، كما يأتي:

أولاً: اختيار عنوان ملائم لكل مسألة وبدء التمهيد لها.

ثانياً: عرض آراء النحاة وأدلتهم، والرد عليها إن وُجد، مع مراعاة الترتيب الزمني لهؤلاء النحاة.

ثالثاً: إجراء الترجيح بعد تحليل ومناقشة أقوال النحاة.

خطة البحث:

تطلبت خطة البحث تقسيمه إلى مبحثين، يسبقهما مقدمة وتمهيد، ويتبعها خاتمة وفهرس للمصادر والمراجع. في المقدمة، تم توضيح أهداف البحث والمنهج المتبع فيه، بالإضافة إلى الخطة التي تم اتباعها. أما في التمهيد، فقد تم التعرف على مفهوم النيابة ومعناها من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.**المبحث الأول:**المطلب الأول: الفرق بين العوض والانابة المطلب الثاني : انواع ال **المبحث الثاني:**المطلب الأول: إجازة ومنع انابة ال عن الضمير المطلب الثاني: اسباب خلاف العلماء في الانابة المطلب الثالث : شروط الانابة الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال هذا البحث.

الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع هذا البحث، ومن أبرزها:أولاً: دراسة قام بها الدكتور رياض رزق الله منصور أبو هولا، مركز النشر. (٢٠١٥). نيابة (أل) عن الضمير بين التنظير والتطبيق. مجلة العلوم العربية والإنسانية.ثانياً:. دراسة بعنوان "نيابة ال عن الضمير بين المجيزين والمانعين" للدكتور وسام أحمد السيد، وعبد العاطي، وتغريد حسن أحمد، وجاب الله، وبخيت فوزي، والتي نُشرت في مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية واللغات عام ٢٠١٦.ثالثًا: دراسة قاسم ومحمد تيجاني عبد السلام (٢٠١٩) بعنوان "نيابة أل عن الضمير المضاف إليه في القرآن: دراسة تطبيقية في القرآن الكريم"، والتي نُشرت في مجلة الآداب واللغات والعلوم الإنسانية

التمهيد

****أولاً: مفهوم "ال"****

تُعتبر "ال" من الأدوات الخاصة بالأسماء، حيث تُعد علامة من علامات الاسمية. تلعب "ال" دورًا مهمًا في علم النحو، إذ لا يكاد يخلو باب من أبواب النحو من الإشارة إليها كعلامة تعريف معروفة. وتدور الكثير من المباحث النحوية حول مسألة التعريف والتنكيروقد اختلف النحاة في طبيعة "ال"، هل هي همزة أصلية أم زائدة، وهل المعرف هو الألف واللام معًا أم اللام فقط. وقد أشار صاحب كتاب "اللامات" إلى أن الألف واللام اللتين تستخدمان للتعريف، مثل "الرجل" و"الغلام" و"الثوب" و"الفرس"، تثير جدلاً بين العلماء. فبينما يرى الخليل أن الألف واللام تشكلان كلمة واحدة مبنية من حرفين، مثل "من" و"لم" و"إن"، يعتبر الألف أصلية في بناء الكلمة، مثل الألف في "إن" و"أن". وقد استند في رأيه إلى قول أحد الشعراء.:

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل ... بالشحم إنا قد مللناه بجل

قال: أراد أن يقول "ألحقنا بالشحم"، لكن القافية لم تتوافق، فاستعان بحرف اللام. ثم أشار إلى الألف مع اللام في بداية البيت الثاني، فقال: "الشحم"، مما يدل على أن الألف جزء من بناء الكلمة. وهذا يشبه قول الشخص عندمايتذكر شيئًا قديمًا، فيقول: "قد كان كذا وكذا"، فيعيد ذكر ما نسيه. هذا هو رأي الخليل وحجته. أما باقي علماء البصريين والكوفيين، فيرون أن اللام تستخدم للتعريف فقط، وأن الألف أضيفت قبلها لتسهيل النطق باللام، لأن البدء بحرف ساكن يعد غير ممكن في اللغة، كما أن الوقف على حرف متحرك يعد غير جائز. وقد تبنى هذا الرأي سيبويه من علماء البصريين. (١)، استند المخالفون للخليل إلى ضعف مذهبه بالقول إن اللام قد وُجدت في مواضع أخرى تدل على معانٍ

مختلفة، مثل لام الملك، ولام القسم، ولام الاستحقاق، ولام الأمر، وغيرها من اللامات التي تم ذكرها في بداية الكتاب. بينما لم تُستخدم ألف الوصل في أي من كلام العرب للدلالة على معنى، كما أنها لم تُعتبر جزءًا أصيلاً من الكلمة سواء في الاسم أو الفعل أو الحرف، مما يجعلها غير ملحقة بها. فكيف يمكن اعتبار ألف الوصل جزءًا من أصل الكلمة، وهي تُعرف بأنها وصلة؟ علاوة على ذلك، أشار الخليل نفسه إلى أن ألف الوصل سُميت بهذا الاسم لأنها تساعد اللسان على النطق بالحروف الساكنة. بينما قال آخرون إن تسميتها تعود إلى اتصال ما قبلها بما بعدها في سياق الكلام، مما يوضح لك مذهب الخليل وحججه، وكذلك مذهب العلماء الآخرين وحججهم.[2])" .ادعى ابن مالك أنه لا يوجد خلاف بين سيبويه والخليل بشأن التعريف بـ (أل)، مشيرًا إلى أن الخلاف بينهما يقتصر على مسألة الهمزة، سواء كانت زائدة أم أصلية. واستند في ذلك إلى مواضع ذكرها من كلام سيبويه. (٣) قال ابن هشام وتلخيص الكلام أن في المسألة ثلاث مذاهب أحدهاأن المعرف آل والألف أصل الثاني: أن المعرف آل والألف زائدة. الثالث: أن المعرف اللام وحدها[4]) " .عند قراءة هذا الخلاف، يتضح أنه خلاف لفظي لا فائدة منه، كما أشار ابن هشام. فحين يُقال إن الخلاف لفظي، يعني ذلك أنه يوجد اختلاف بين العلماء، لكن نتائجه ليست عملية. قد يكون لهذا الخلاف بعض الفوائد الجدلية أو الفكرية، مثل تدريب العقل على استنباط العلل والأحكام، أو طرق استنباط الأدلة، لكنه لا يؤدي إلى أي عمل ملموس. لذا، يُعتبر هذا الخلاف لفظياً، ومن الأفضل عدم التوسع فيه كثيراً والاكتفاء بالخلافات التي تحمل نتائج عملية. وفيما يتعلق بوجود "أل" في الكلمة، فإن ذلك يعني أنها معرفة، سواء كانت "أل" كاملة أو تتعلق بحرف واحد منها، وهو اللام. وتؤكد الدراسة أن المعرف هو "الـ" وأن الألف هي الأصل. (٥)

ثانيًا: معنى النيابة وأقسامها

النيابة لغةً :تعني أن يقوم شخص بأداء مهمة معينة أو مجموعة من المهام بدلاً من شخص آخر. ويؤكد ذلك قول ابن منظور: "ونابَ عني فلانٌ يَنُوبُ نَوْباً ومَناباً، أي قام مقامي؛ ونابَ عَني في هذا الأَمْرِ نيابةً."إذا قام مقامَك » (٦)كما ورد في "لسان العرب" لابن منظور: "ناب عني فلان، ينوب نوباً ومناباً، أي أنه قام بمكاني. وناب عنك في هذا الأمر نيابة إذا تولى مكانك. والنوب هو اسم لجمع نائب." (٧)

النيابة اصطلاحا:لا يختلف المعنى الاصطلاحي لمصطلح "النيابة" كثيرًا عن معناه اللغوي، رغم أن النحاة لم يحددوا تعريفًا واضحًا له. يبدو أن مصطلح النيابة من المصطلحات التي اكتفى النحاة القدامى بوضوح معناها أو بفهم المخاطب، وهو ما ينطبق على العديد من المصطلحات النحوية الأخرى. كما أن النحاة لم يذكروا هذا المصطلح بشكل صريح، بل استخدموا تسميات أخرى قريبة في الدلالة للإشارة إلى نيابة كلمة عن أخرى، مثل قولهم: "سد كذا مسد كذا". (٨) أو قام مقامه (٩), أو يحل محله (١٠) أو عوضا عنه (١١), أو خلف عنه (١٢), جميعها تعني النيابة. ويبدو أن أول من استخدم مصطلح النيابة هو ابن مالك، حيث قال: "حروف المعاني تهدف إلى النيابة عن أفعال بطريقة إنشائية، لذا فإن الجمع بينها وبين تلك الأفعال غير ممكن، لأن الجمع بين النائب ومنوب عنه غير جائز، ولهذا السبب لا يمكن الجمع بين 'لعل' و'أترجى'، وكذلك بين 'إلا' و'استثنى'."كما أكد بعض النحاة على أن مصطلح نائب الفاعل الذي استقر عند ابن هشام من ابتكار ابن مالك من علماء القرن السابع الهجري، الذي ينتمي إلى المدرسة الأندلسية (١٣) ، يُشير الأستاذ عبد السلام هارون إلى أن مصطلح "نائب الفاعل" قد يُعتقد أنه قديم وأصيل، لكنه في الواقع مصطلح حديث ابتكره نحوي متأخر هو محمد بن عبد الله بن مالك، المعروف بصاحب الألفية، في القرن السابع الهجري، حيث عاش بين عامي ٦٠٠ و٦٧٢.(١٤) وقال أبو حيان لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله . (١٥) ، ذكر الشيخ الخضري في حاشيته على الألفية أن هذه التسمية هي مصطلح المؤلف، وهي أكثر دقة واختصارًا من تعبير الجمهور "المفعول الذي لم يُسم فاعله"، لأنها لا تشمل غير المفعول مثل الظرف. كما أن تعبير الجمهور يشمل المفعول الثاني في جملة مثل "أعطي زيد دينارًا"، لذا فإن التسمية القديمة ليست شاملة لأنها تستثني الظروف، وليست مانعة لأنها تشمل المفعول الثاني. (١٦)

المبحث الاول

المطلب الأول: الفرق بين العوض والانابة

التعويض عند سيبويه بقوله: " إنَّ العرب قد يحذفون ويعوضون (١٧)، ويستنتج من ذلك أن العوض يأتي بعد المعوض النيابة والمصطلحات المشابهة لها منه، فالعوض يأتي استكمالاً لنقص حصل في بنية الكلمة أو تركيب الجملة بسبب الحذف، وقال السيوطي: " من سنن العرب التعويض، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة، كإقامة المصدر مقام الأمر، نحو: (فَضَرْبَ الرِّقاب). والفاعل مقام المصدر ، نحو : ليس لوَقْعَتِها كاذبة ؛ أي تكذيب. والمفعول مقام المصدر، نحو: (بأيِّكُم المفتون) ؛ أي الفتنة والمفعول مقام الفاعل، نحو: (حجابًا مَسْتورًا) ؛ أي ساترا " .(١٨). ويظهر لنا أننا نقف أمام تعريف للنيابة وليس تعريفا للتعويض، فما ذكره السيوطي هو من باب النيابة وليس من باب التعويض وفرق النحويون بين العوض والبدل، فإنَّ من حكم البدل أن يكون في موضع المبدل منه، والعوض ليس بابه أن يكون في موضع المعوض منه، ألا

ترى أنَّ ياء ميزان بدل من الواو التي هي فاؤها ... وهي في مكانها، وليس أحد يقول : " إنَّ ياء ميزان عوض من واواه (١٩). وإنَّ التاء في عدة، وزنة، عوض من فاء الفعل، ولا تقول : إنها بدل منها (٢٠)ذكر ابن هشام تنوين العوض من باب الاستغناء عند حديثه عن (إذ) وإلحاق تنوين العوض إليها ، قال : ومن شروطها أن يكون مضافًا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه، نحو : " يومئذ وحينئذ (٢١)ومن المحدثين من ذَكَر أن تنوين العوض من باب الاستغناء، قال: فيستغنى به عن المضاف إليه الذي يكون جملة، وقد يكون عدة جمل، كما في قوله تعالى: (وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ)(٢٢) ، فالتنوين يكشف بوضوح عن الجملة المستغنى عنها، وهي : وأنتم حينئذ بلغت الروح الحلقوم "(٢٣)واختلط الأمر كذلك مع عزيزة فؤال عند تناولها للعوض اصطلاحًا، قالت: (العوض. أي: حذف حرف والاستغناء عنه بحرف آخر) (٢٤)والمستساغ حذف حرف والتعويض عنه بحرف آخر – كما أوضح بابعير (٢٥) فالتعويض يكون فيه إسقاط عنصر من الكلمة أو التركيب، ثم يُزاد عنصر – من خارج التركيب – عوضًا من ذلك المسقط، بخلاف الاستغناء فلا يزاد عنصر من خارج التركيب، وإنما يوجد من عناصر التركيب عنصر ذو وظيفة دلالية وتركيبية يُغني من حيث الدلالة عن العنصر المسقط من الأصل المفترض.تداخل مصطلح التعويض مع مصطلح النيابة عند النحاة فيجعلون العوض يقوم مقام المعوض، ويحل محله، جاء في الإنصاف ويستفاد من قولك «اللهم» ما يستفاد من قولك يا أله» دلنا ذلك على أن الميم عوض من «يا» ؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض، وهاهنا الميم قد أفادت ما أفادت «يا» ؛ فدل على أنها عوض منها، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر (٢٦) ، كذلك ما ذكره السيوطي من تعريف التعويض في الأصل هو تعريف للنيابة (٢٧) . وفي الأصل هناك فروق جوهرية بين النيابة والتعويض، وهي على النحو التالي (٢٨):

١–الغرض من التعويض سد الفراغ اللفظي الناشئ من حذف المعوض عته، قال الزمخشري : " معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها كما انتقص التثنية والجمع السالم يقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزيادة النون (٢٩) تنتهي مهمة العوض عند ملء الفراغ، على عكس النيابة التي يتولى فيها النائب دور المنوب عنه في السياق الإعرابي أو في العمل أو الأداء.

٢– لا يوجد مكان محدد للعوض، حيث يختلف موقعه وفقًا للمحذوف، فقد يظهر التعويض في بداية الكلمة أو نهايتها، مثل "إنَّ ياء ميزان تعوض عن واوه". (٣٠). وإنَّ التاء في عدة، وزنة، عوض من فاء الفعل (٣١). وقد يكون التعويض من حرف ليس بالأول ولا بالآخر، نحو : " ونقول في ياء زنادقة إنها عوض من ياء زناديق (٣٢) النائب لا يتجاوز دوره دور المنوب عنه، حيث يحل محله ويأخذ بعض صفاته، باستثناء نيابة الحروف عن الحركات.

٣– لا توجد قواعد أو ضوابط محددة للتعويض، بل يعتمد على الألفاظ التي تم فيها التعويض السماعي كما ورد عن العرب. بينما النيابة لها ضوابط وأحكام وشروط يجب توافرها لتحقيقها.

٤– تُعتبر النيابة ظاهرة نحوية تركيبية، في حين أن التعويض يُصنف كظاهرة صرفية نحوية..

المطلب الثاني :أنواع ال :

ذكر النحاة أن (أل) تتنوع إلى أربعة عشر نوعًا، ومن أبرز هذه الأنواع: (أل) التي تحل محل الضمير، وهي محور هذا البحث. ومن أنواعها:

١– أل التعريف، التي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع:

أ– أل العهدية: وهي التي تشير إلى شيء تم ذكره سابقًا، مثل قولك: "جاءني رجل فأكرهت الرجل"، أو تشير إلى شيء حاضر، كما في قولك لمن أصاب هدفًا: "القرطاس"، أو تشير إلى علم، كما في قوله تعالى: "إذ هما في الغار".

ب– أل بيان الجنس: مثل قوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي".

ج– أل الاستغراقية: كما في قوله تعالى: "وخلق الإنسان ضعيفًا"، حيث تعني كل إنسان.

٢–أن تكون للدلالة على الغلبة: مثل قولنا "البيت للكعبة" و"المدينة لطيبة". وهذه في الأصل تعود إلى العهد، ولكن عندما غلب المعنى على بعض ما يشير إليه، أصبحت علمًا بالغلبة، وصارت (أل) لازمة لها، وفقدت دلالتها على التعريف. ولا تُحذف منها إلا في حالات النداء أو الإضافة أو في بعض السياقات النادرة.

٣– يجب أن تكون اللام في "الحارث" و"العباس" صفة، حيث إن هذه اللام تعتبر حرفًا زائدًا يُستخدم للتنبيه على أن أصل "الحارث" وما يشابهه هو من الأسماء الوصفية. وفي قول أبي موسى، عندما يتحدث عن العهدية والغلبة، هناك إشكال في استخدام اللام كصفة، لأن اللام في "الحارث" و"العباس" وما شابهها لم تكن عهدية، بل أضيفت لها اللام.

فإذا قلت إن اللام التي تشير إلى العهد قد دخلت على هذه الأوصاف قبل أن تصبح علمية، ثم استمرت بعد ذلك لتؤكد هذا المعنى كما هو الحال في اللام التي تشير إلى الغلبة، فإن هذا غير صحيح. لأن اللام التي تشير إلى الصفة أضيفت بعد أن أصبحت الأسماء علمية، وبالتالي يمكن حذفها. وإذا كانت قد أضيفت قبل أن تصبح علمية ثم استمرت، لكان ذلك ملزمًا، لأن ما يربط الألف واللام يتطلب الالتزام.

ويبدو من كلام ابن مالك أن الألف واللام المذكورة تشير إلى الأصل، وليس إلى الوصف. وقد ضرب مثالًا بـ"الفضل" و"النعمان"، وهما ليسا من الأوصاف في الأصل.

٤- يجب أن تكون الألف واللام زائدة ولازمة، وذلك في بعض الألفاظ المحفوظة مثل "الذي" و"التي" وفروعهما من الموصولات. ومن هذه الألفاظ أيضًا "اللات" كاسم لصنم، و"الآن". وقد تم الحكم على الألف واللام في هذه الألفاظ بأنها زائدة، لأن تعريفها يمكن أن يتم بدون الألف واللام. أما الموصولات، فتعريفها يعتمد على العهد الذي في صلتها، وفقًا للاختيار. وأما "اللات" فتعريفها يعتمد على العلمية، بينما "الآن" قيل إن تعريفها يتم بواسطة لام مقدرة ضمن معناها، ولذلك تم بناؤها.

المبحث الثاني: إجازة ومنع نيابة ال عن الضمير

يمر قارئ القرآن ببعض الآيات، فتثير في نفسه قضية لغوية تستوقفه. فالباحث ذو الضمير الحي دائمًا ما يرى في كل ضيق مجالًا للاتساع. كما في قوله تعالى: "وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى". (٣٣). قوله تعالى: "يا المأوى" يُفهم منه أن المعنى هو "هي مأواه"، حيث أن (أل) هنا تأخذ مكان الضمير المضاف إليه، وهو هاء الغائب. وقد تباينت آراء النحاة حول جواز استخدام (أل) كبديل عن الضمير المضاف إليه، حيث انقسموا إلى فريقين: فريق يجيز ذلك وآخر يمنعه.**القول الأول:** ذهب الكوفيون (٣٤) وبعض البصريين، وكثير من البصريين المتأخرين (٣٥)، ووافقهم ابن الطراوة (٣٦)وكثير من المتأخرين إلى جواز نيابة "أل" عن الضمير المضاف إليه. **أدلتهم:** استدلوا بآيات من القرآن، منها قوله تعالى: يا فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمأوى(37). أي: مأواه. وبقوله تعالى: وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى (38). معناها عن هواها ؛ فأقام الألف واللام مقام الإضافة كما قال أبو بكر الأنباري (٣٩)ومن شواهدهم قوله تعالى: يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِم وَالْجُلُود(٤٠). أراد: وجلودهم (٤١)وبقولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ، وضُرِبَ زَيْدُ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ (٤٢)ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر:

ما وَلَدَتْكُمْ حَيَّةٌ بِنْتُ مَالِكِ سِفَاحًا وَمَا كَانَتْ أَحَادِي كَاذِبِ

وَلَكِنْ نَرَى أَقْدَامَنَا فِي نِعَالِكُمْ وَأَنْفُنَا بَيْنَ اللَّحَى وَالْحَوَاجِبْ (٤٣).

والشاهد: بَيْنَ اللَّحَى وَالْحَوَاجِبِ) والتقدير : بين لحاكُمْ وَحَوَاجِبِكُم، والدليل: (نَرَى أَقْدَامَنَا فِي نِعَالِكُمْ).والمعنى نرى أنفنا بين لحاكم وحواجبكم في الشبه.ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

لَهُمْ شِيمَةٌ لَمْ يُعْطِهَا اللهُ غَيْرَهُمْ مِنَ النَّاسِ وَالْأَحْلامُ غَيْرُ عَوَازِبِ (٤٤).

والشاهد: (والأحلام)، والتقدير: (وأحلامهم).ومنها قول الشماخ

فَلَمَّا شَرَاهَا فَاضَتِ الْعَيْنُ عَبْرَةً وَفِي الصَّدْرِ حُزَازٌ مِنَ اللَّوْمِ حَامِزُ (٤٥)

الشاهد: (وفي الصَّدْرِ)، والتقدير هو "في صدره"، حيث تم استخدام الألف واللام بدلاً من الضمير المضاف إليه. ومن الأمثلة التي استشهد بها الكوفيون قول الفرزدق.

فَلَوْ سُئِلَتْ عَنِّي النَّوَارُ وَرَهْطُهَا إِذَا أَحَدٌ لَمْ تَنْطِقِ الشَّفَتَانِ (٤٦).

الشاهد: (الشَّفَتانِ)، والتقدير: لم تنطق شفتيه؛ حيث تم استخدام (أل) بدلاً من الضمير المضاف إليه وفقاً لمذهب الكوفيين..

ومنها قول عنترة:

عَهْدِي بِهِ مَدَّ النَّهَارِ كَأَنَما خُضِبَ الْبَنَانُ وَرَأْسُهُ بِالْعِظْلَمِ (٤٧)

قال أبو بكر الأنباري: "التقدير هو كأنما خُصِبَ بَنَانُهُ ورَأْسُهُ، حيث تم استخدام الألف واللام في كلمة 'البنان' بدلاً من الهاء." (٤٨)

ومنها قول عدي بن زيد:

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْذُو بالأكف اللأمعات سُور (٤٩).

والشاهد: (بالأكف)، والتقدير: (بأكفها)ومن نصوص القائلين بجواز ذلك ما يأتي:قول الفراء: "وقوله: جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ (٥٠) ، ترفع الأبواب)؛ لأن المعنى: مفتَّحَةً لهم أبوابها والعرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة؛ فيقولون: مررتُ عَلَى رَجُلٍ حَسَنَةٍ الْعَيْنُ قبيح الأنف، والمعنى: حسنةٍ عَيْنُه قَبِيحٍ أنفه. ومنه قوله: فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى (٥١)، فالمعنى والله أعلم مأواه ومثله قول الشاعر:

ما ولدتكم حية بنة مالك ... سِفَاحًا وَمَا كانت أحاديث كاذب

ولكن نرى أقدامنا في نعالكم .... وأنفنا بين اللحى والحَواجِبِ

ومعناه ونرى أنفنا بين لحاكم وحواجبكم في الشبة ([٥٢])الرأي الثاني: يرى معظم علماء البصرة أنه لا يجوز أن تحل (أل) محل الضمير المضاف إليه، وذلك لأن الحرف (أل) لا يمكن أن يكون بديلاً عن الاسم، وهو الضمير المضاف إليه) ([٥٣])؛ وقدروا لأدلة المجوزين تقديرات. وفي قوله تعالى: فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ([٥٤]) ، هي المأوى لَهُ، وَالْوَجْهُ مِنْهُ وَالظهر والبطن مِنْهُ فِي الأَمثلة السابقة ([٥٥])من أقوال علماء البصرة في هذا الموضوع ما يلي:يقول الزجاجي: "والعاشر هو أن تقول: 'مَرَرْتُ بالرجل الْحَسَنِ الْوَجْهُ'؛ فتخفض (الحَسَن)."وتجريه على (الرجل)، وترفع "الْوَجْهُ" به، وتُضْمِرُ ما يعود على (الرجل)، تقديره: "مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحسن الْوَجْهُ مِنه"، وجاز هذا الإضمار لما في الكلام عليه مِنَ الدليل.وأهل الكوفة يقولون: "الألف واللام في هذا الباب عَقِيبُ الإضافة، ومثل ذلك: "عبد اللهِ أَمَّا المال فكثير، وأَمَّا الخُلُق فَحَسَنٌ" تقديره: "وأما ماله فكثير، وأمّا خُلُقُهُ فَحَسَنٌ: فَعَاقَبَتِ الأَلفُ واللام الإضافة، وأهل البصرة يُضمِرُونَ ما ذَكَرْتُ لَكَ ([٥٦]).وقال ابن أبي الربيع في شرح نص الزجاجي في هذا الموضوع: "قوله: (ومثل ذلك: عبد الله أما المال فكثير، وأما الخلق فحسن لا أعلم خلافًا بين النحويين في هذه المسألة إلا أنهم اختلفوا في التأويل:فذهب الكسائي إلى أن الألف واللام معاقبتان للضمير وعوَضٌ منه، وكأن الأصل عندهم: عبدالله أما ماله فكثير، وأما خلقه فحسن؛ فحُذِفَ الضمير، وجعل الألف واللام عوضًا منه. وفي هذا بعد؛ لأن الألف واللام حرف، والضمير اسم، ولا يعوض الحرف من الاسم، وأمر آخر أنك تقول: عبد الله أما الخلق منه فَحَسَنٌ، ولو كانت الألف عوضًا من الضمير ما جاز اجتماعهما. وأما البصريون فيذهبون إلى حذف الضمير والتقدير عندهم أما المال له، وأما الخلق منه، ثم حذف الضمير ([٥٧]).القول الثالث: أجاز ابن مالك ذلك؛ شريطة ألا تكون "أل" صلة؛ وإن كانت صلة، فلا تجوز النيابة. يقول: "وأشرتُ بقولي: وقد تقوم في غير الصلة مقام ضمير إلى نحو مررْتُ بِرَجُلٍ حَسنِ الْوَجْهُ، بتنوين (حسن) ورفع (الوجه) على معنى حسن وجهه ؛ فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ([٥٨])القول الرابع: أجاز الزمخشري نيابة "أل" عن الاسم الظاهر المضاف إليه.دليله: استدل الزمخشري بقوله تعالى: وَعَلَّم آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ([٥٩]) . قال في تفسير هذه الآية: الأَسْمَاءَ كُلَّهَا أي: أسماء المسميات ([٦٠]). إلا أنه لم ير نيابة "أل" عن الضمير المضاف إليه، قال في تفسير قوله تعالى: فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ المأوى . ([٦١]) والمعنى: فإنّ الجحيم مأواه، كما تقول للرجل غض الطرف تريد طرفك، وليس الألف واللام بدلا من الإضافة، ولكن لما علم أن الطاغي هو صاحب المأوى، وأنه لا يغض الرجل طرف غيره تركت الإضافة، ودخول حرف التعريف في المأوى والطرف للتعريف، لأنهما معروفان، وهي فصل أو مبتدأ ([٦٢]).

المطلب الثاني: أسباب خلاف العلماء في الجواز

السبب الأول : خلاف العلماء في جواز ذلك .

يختلف العلماء في جواز استخدام (أل) كنيابة عن المضاف إليه. وقد أشار الفراء في كتابه "معاني القرآن" بعد ذكر قول الله تبارك وتعالى إلى هذا الموضوع.: {جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ } ([٦٣]) تُرفع الأبواب لأنها تعني أنها مفتوحة لهم. وتستخدم العرب الألف واللام كبديل عن الإضافة، فيقولون: "مررت برجلٍ حسنةٍ العين قبيحٍ الأنف"، والمعنى هو: "حسنةٍ عينُه قبيحٍ أنفُه". ..))([٦٤])، وقد نقل أبوحيان في البحر المحيط ([٦٥]) جوازه عن عامة الكوفيين ، ومنعه عن البصريين ، وقال به من البغداديين الزمخشري في الكشاف فإنّه قال عقب قول الله سبحانه وتعالى : {إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى } ([٦٦]): ((والْمعنى : فإنّ الْجحيم مأواه كما تقول للرجل : (غض الطَّرْفَ تريد طرفك) .)).([٦٧])

السبب الثاني : خلاف مُجيزي نيابة (أل) عن المضاف إليه في ماهيته أجاز الكوفيون استخدام (أل) نيابةً عن المضاف إليه عندما يكون ضميراً غائباً فقط. ولهذا، أشار ابن هشام الأنصاري إلى أن "المعروف في كلامهم هو التمثيل بضمير الغائب". ([٦٨])، بينما سمح الزمخشري بأن يكون المضاف إليه اسمًا ظاهرًا، فقد ذكر بعد قوله تعالى: {وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ}([٦٩]) ((أي : أسْماء الْمسميات فحذف الْمضاف إليه ؛ لكونه معلوما مدلولاً عليه بذكر الأسْماء ؛ لأنّ الاسم لا بد له مِن مسمى ، وعوض منه اللام ([٧٠])

السبب الثالث : اختلاف العلماء في طبيعة (أل) النائبة عن المضاف إليه يتمحور حول قولين. حيث يرى الزمخشري أنها تستخدم للتعريف. ([٧١])، بينما يرى ملك النحاة ([٧٢]) جاء في كتاب "تهذيب الأسماء واللغات" ما يلي: "أرى أنه يمكن إدخال اللام على كلمات مثل (غير، وكل، وبعض) فيقال: (فعل الغير ذلك، والكل خير من البعض). وذلك لأن الألف واللام هنا ليستا للتعريف، بل تعبران عن المعاقبة للإضافة." ([٧٣]).

المطلب الثالث: شروط الانابة

وضع ابن مالك شروطاً للإنابة وهي:

١. سمح سيبويه باستخدام الضمير كبديل عن المضاف إليه، كما تم الإشارة إليه سابقاً، وهو يعتبر رائد المذهب البصري.

٢. لم يكن الزمخشري من أتباع المذهب البصري بشكل كامل، بل تأثر ببعض آراء الكوفيين، وهو ما أكده عدد من الباحثين. (٧٤).

٣. ما أخرجه السمين من قول طرفة المتقدم حول الجمع بين العوض والمعوض منه، حيث قال: "وقد جمع بينهما". »(٧٥)، يمكن تخريجه ـ كما ذكر ابن مالك ـ على الضرورة .

٤. أوضح السمين في تفسير إعراب عبارة (هي المأوى) في الآية الكريمة: ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ تأويلين، حيث قال: "إما أن تكون هي المأوى له، أو تكون هي مأواه". ويجب أن يُعتمد أحد هذين التأويلين في الآية، وذلك بسبب العائد من الجملة التي جاءت خبراً إلى المبتدأ. »(٧٦)

الترجيح بين الآراء:عند دراسة أدلة المجيزين والمانعين، والذين اشترطوا شروطًا للجواز، يتضح لمن لديه معرفة بأدلة النحاة، وهو ما يختاره الباحث، أن الرأي الراجح هو مع الكوفيين. وذلك لأنهم يستندون إلى مجموعة كبيرة من الأدلة من الشعر والنثر والآيات القرآنية التي لا تتطلب تأويلات البصريين. على سبيل المثال، قوله تعالى: فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى (٧٧) ؛ حيث أن الآية واضحة في أن تأويل "المأوى" هو "مأواه"، ولا تحتاج إلى تكلف في التقديرات. وما لا يحتاج إلى تقدير يُعتبر أولى من ذلك الذي يحتاج إليه. وبالتالي، يتضح أن "أل" يمكن أن تحل محل الضمير المضاف إليه في اللغة العربية، والشواهد المتاحة تدعم وتؤكد هذا الرأي. والله تعالى أعلم.

المصادر:

القرآن الكريم

١-أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري ، لسان العرب ، المجلد ٨ ، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.

٢-الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق د. محمد على النجار الطبعة الثانية دار الهدى (دت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) تحقيق بن يوسف الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق.

٣-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق وشرح د. رجب عثمان محمد الطبعة الأولى مكتبة الخانجي القاهرة ١٤١٨-١٩٩٨.

٤-الأشباه والنظائر للسيوطي, تحقيق طه عبد الرؤوف سعد شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٩٧٥.

٥-الاقتراح في أصول النحو وجدله, لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) حققه وشرحه د. محمود فجال، وسمى شرحه توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م

٦-الجني الداني في حروف المعاني لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة الأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٧-شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري – تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية (دت)

٨-الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي لابن جني, تحقيق د. رضا رجب, دار الينابيع – دمشق الطبعة الأولى ٢٠٠٤

٩-كتاب اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق – تحقيق مازن المبارك – الطبعة الثانية دار الفكر دمشق ١٩٨٥ م.

١٠- الكتاب لسيبويه تحقيق د. عبد السلام هارون الطبعة الأولى دار الجيل – بيروت (دت)

١١- لسان العرب لابن منظور – محمد بن المكرم – دار صادر – بيروت (د.ت). المدارس النحوية لأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ) دار المعارف

١٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي, تحقيق د. عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية – مصر (د.ت)

١٣- المدارس النحوية لأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ) دار المعارف....

١٤- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك للشيخ محمد الخضري, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٢٩م.

١٥- كناشة النوادر القسم الأول لعبد السلام هارون مكتبة الخانجي سنة ١٩٨٥ – ١٤٠٥
١٦- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله . تحقيق غازي مختار طليمات الطبعة الأولى دار الفكر –دمشق ١٩٩٥م
١٧- سر صناعة الإعراب لابن جني, حققه وعلق عليه أحمد فريد أحمد –المكتبة التوفيقية القاهرة (د.ت).
١٨- مجيد نوط الشمري، النيابة وما يضارعها من المصطلحات النحوية.(٢٠٠٦).مجلة الفتح ،العدد السابع والعشرون.
١٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين المؤلف: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ – ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م
٢٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)
٢١- التعليقة على كتاب سيبويه – المؤلف: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) – المحقق: عوض بن حمد القوزي.
٢٢- يُنظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشري :٣٧٥، وأثر معاني القرآن للفرَّاء ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج في الكشَّاف للزَّمخشريّ (أطروحة) : ٣٣٩.
٢٣- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبيّ (٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مُحمَّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.
٢٤- الجعيد، إبراهيم علي خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالتها البلاغية في تفسير التحرير والتنوير)، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في البلاغة والنقد قسم البلاغة والنقد، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية.
٢٥- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف
٢٦- التبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيباني أبو زكريا ، شرح ديوان الحماسة ديوان الحماسة اختاره أبو تمام حبيب بن أوس (ت) (٢٣١هـ) دار القلم – بيروت.
٢٧- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ١٤٠٧هـ، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي – بيروت.
٢٨- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي البسيط في شرح جمل الزجاجي تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان.
٢٩- الشيرازي السيد علي خان المدني الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية تصحيح وتحقيق وتعليق: الدكتور السيد أبي الفضل السجادي ١٤٢١هـ، الطبعة الأولى منشورات ذوي القربى.
٣٠- ابن الطراوة النحوي الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم الضامن ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، الطبعة الثانية عالم الكتب للطباعة والنشر – بيروت
٣١- عنترة بن شداد، ديوان عنترة شرحه الخطيب التبريزي، تحقيق: مجيد طراد، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م. دار الكتاب العربي.
٣٢- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة الأولى، دار المصرية للتأليف والترجمة .
٣٣- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، مصر. دار الكتب العلمية.
٣٤- ابن مالك محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي جمال الدين شرح التسهيل تحقيق عبد الرحمن السيد – محمد المختون دار هجر.
٣٥- النابغة الذبياني ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبد الساتر ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م. دار الكتب العلمية.
٣٦- ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق وشرخ الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب.

هوامش البحث

[١] لم يستعمل سيبويه كلمة لام التعريف, وإنما يستعمل دائما كلمة الألف واللام مما يدل على أنه يتفق مع الخليل ولا يخالفه انظر الكتاب ٥/٢، ٢٥/٢ وما بعدها.

[2] (كتاب اللامات ٤٢)

[٣] شرح التسهيل ٢٥٣/١

[4] شرح قطر الندى وبل الصدى ١١٢

[٥] شرح قطر الندى وبل الصدى ٣.

[٦] لسان العرب ١ : ٧٧٤.

[٧] أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري ، لسان العرب ، المجلد ٨ ، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.

[٨] لسان العرب مادة (نوب).

[٩] الكتاب توضيح المقاصد ٢/٢٨٨.

[١٠] التعليقة على كلام سيبويه ١/٥٥, الاقتراح في أصول النحو ١/٣٢٨

[١١] شرح الأشموني ٢/٢٠٠ شرح التوضيح ١/٥٠٦

[١٢] شرح المفصل ٢/٨٩ همع الهوامع ١/١٧٩.

[١٣] شرح الأشموني ١/٤٦٦

[١٤] المدارس النحوية ص ٢٨٨/٣٠٩

[١٥] ارتشاف الضرب ١٨٤١٢

[١٦] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ١/١٦٧.

[١٧] سيبويه، الكتاب(٢٥:١)

[١٨] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١:٣٣٧–٣٣٨ ، وينظر : ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ): الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها باب التعويض [١: ١٧٩])، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧ م.

[١٩] السيوطي، الأشباه والنظائر [١: ١٤٧].

قال ابن جني : " ميقات "و "ميزان" "و "ميعاد"، أصل ذلك مؤقات "و "موزان "و "موعاد"، فلما سكنت الواو غير مدغمة، وانكسر ما قبلها ياء. فإن تحركت الواو، أو زالت الكسرة من قبلها ، صحت ، وذلك نحو " مُوَيزين "و "موازين" و "مويقيت "و "مواقيت"، ومن ذلك" حول "و "عوض "و "طول".

–ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ).

سر صناعة الإعراب [٢ ٧٣٢] ، تحق. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١، ١٩٨٥م

[٢٠] ابن جني، الخصائص(١: ٢٦٥)

[٢١] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب [١: ٩١].

[٢٢] الواقعة: ٨٤

[٢٣] الطويل، ظاهرة الاستغناء في الدراسات اللغوية ص ٢٩٤.

[٢٤] بابتي، المعجم المفصل [٢: ٧٢١].

[٢٥] بابعير، ظاهرة النيابة وما يضارعها من المصطلحات (الفرق بين النيابة والعوض)

[٢٦]. ابن الأنباري، الإنصاف ١: ٢٤٣ المسألة (٤٧).

[٢٧]ينظر الصفحة السابقة

[٢٨] يُنظر : بابعير ، ظاهرة النيابة في العربية ١٤١-١٤٢ ،وينظر : عبيد الشمري، النيابة وما يضارعها من المصطلحات الفرق بين النيابة والعوض).

[٢٩] السيوطي، الأشباه والنظائر :١١: ١٤٦]. [قاعدة آراء بعض العلماء في التعويض]

[٣٠] المرجع السابق(١٤٧:١)

[٣١] ابن جني، الخصائص[١:٢٦٥

[٣٢] المرجع السابق [١٨٥-١٨٦: ١]

[٣٣] النازعات ٤٠-٤١

[٣٤]ينظر الفراء، معاني القرآن ،٢/٤٠٨، والأنباري محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع ص: ٧٠، و٣٥١، وابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٢/١٠٩٧، والزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر ،ائتلاف النصرة ص: ١٥٧.

[٣٥]ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ١/٣٣٨ و ٥/٥٩٦، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن ١/١٠٣٦، والسيوطي همع الهوامع ١/٣١١، والجعيدي، إبراهيم علي خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالتها البلاغية في تفسير التحرير والتنوير ص: ٤٧٠.

[٣٦] ابن الطراوة، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص: ٦٣.

[37] النازعات ٤١

[38] النازعات: ٤٥.

[٣٩]ينظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، شرح القصائد السبع ص: ٧٠-٧١.

[٤٠]الحج(٢٠)

[٤١]ينظر: الأنباري، شرح القصائد السبع ص: ٧١.

[٤٢] ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: ٧٧ ، و ٦٥٢، والشيرازي السيد علي خان المدني الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية ص: ٨٥-٨٦

[٤٣] ال بيتان من الطويل، لم أعثر على قائلهما، وهما في الفراء معاني القرآن ٢/٤٠٨، والطبري، جامع البيان ٢٠/١٢٢ ، والبيت الثاني فقط في التبريزي شرح ديوان الحماسة ص: ١٢١ ، والأنباري، شرح القصائد السبع ص: ٧١.

[٤٤]البيت من الطويل، وهو له في ديوانه ص: ١٢.

[٤٥] البيت من الطويل، وهو له في ديوانه ص: ١٩٠.

[٤٦]البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه، ص: ٥٠٤.

[٤٧]البيت من الكامل وهو في ديوانه ص: ٢١٣.

[٤٨]الأنباري شرح القصائد السبع ص: ٣٥١.

[٤٩]البيت من الكامل وهو في القيسي، الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٩٤، والهروي، محمد بن علي بن محمد، إسفار الفصيح ٢/٦٤٦ ، وابن مالك، شرح الكافية الشافية

[٥٠] ص (٥٠)

[٥١] النازعات: ٣٩.

[٥٢]الفراء، معاني القرآن ٢/٤٠٨

[٥٣] ينظر ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب ١/١١١ ، والطبري، جامع البيان ٢٠/١٢٢، وابن أبي الربيع البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٢/١٠٩٧ ، وأبو حيان البحر المحيط ٧/٤٠٤، والجنى الداني ص: ١٩٨، وائتلاف النصرة ص: ١٥٧.

[٥٤] النازعات: ٣٩.

[٥٥] ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ص: ٧٧، و(٦٢٥)

[٥٦] الزجاجي، الجمل في النحو للزجاجي ص: ٩٧-٩٨.

[٥٧] ابن أبي الربيع البسيط ٢/١٠٩٧.

[٥٨] ابن مالك، شرح التسهيل١/ ٢٦١-٢٦٢

[٥٩] البقرة: ٣١.

[٦٠] الزمخشري، الكشاف١/١٢٥

[٦١] النازعات: ٣٩

[٦٢] الزمخشري، الكشاف٤/٦٩٨

[٦٣] ص:٥٠

[٦٤] معاني القرآن للفراء :٤٠٨/٢ .

[٦٥] ينظر : البحر المحيط :١١٣/١.

[٦٦]النازعات : ٤١

[٦٧] الكشاف :٦٩٨/٤ .

[٦٨] مغني اللبيب :٧٨/١ .

[٦٩] البقرة : ٣١

[٧٠] الكشاف :١٥٤/١ . ١٥٥.

[٧١] ينظر : الكشاف :٦٩٨/٤ .

[٧٢]هو أبونزار الحسن بن صافي الملقب بملك النحاة (٤٨٩ هـ . ٥٦٨ هـ) ، من شيوخه : عبدالقاهر الجرجاني ، له : الحاوي في النحو ، والمقتصد في التصريف . ينظر : معجم الأدباء :٤٩٣/٢ ، وبغية الوعاة :٥٠٤/١ .

[٧٣] تهذيب الأسْماء واللغات للنووي :٢٤٦/٣.

[٧٤] يُنظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزَّمخشري :٣٧٥، وأثر معاني القرآن للفرَّاء ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج في الكشَّاف للزَّمخشريّ (أطروحة) : ٣٣٩.

[٧٥] الدر المصون : ٢١٥/١.

[٧٦] الدر المصون : ٦٨٢/١٠، وينظر : ٥٥٤/٦، والسَّمين الحلبي ودراساته النحوية (أطروحة) : ٢٥٦.

[٧٧] النازعات: ٣٩.